منهجية التعليق على القرارات القضائية

إعداد الدكتور حمليل صالح أستاذ محاضر جامعة أدرار
E-mail : shamlil2000@yahoo.fr
MSN Messenger : shamlil2000@hotmail.fr

الملخص

تعتبر عملية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية إحدى دعائم البحث القانوني التطبيقي التي لا يمكن الاستغناء عنها لتنمية الملكة الفكرية والعملية لدارس الحقوق، حيث يستوجب على كل حقوقي أن يتعرض في مساره الدراسي لمنهجية التعليق على الأحكام القضائية، على اعتبار أن ذلك يدفع بالطالب والأستاذ معا إلى تجسيد الأفكار النظرية والفقهية التي تلقاها أو يتلقاها طيلة دراسته الحقوقية، ووضعها على البساط العملي، كي لا يكون خارج حلبة ما يجري في الحياة العملية، والأهم من ذلك أن يوسع مداركه ومعارفه في شتى مجالات القانون الرحب، فيبدع في شرح وتفسير ما ذهب إليه القضاة بطريقة علمية وأكاديمية ممنهجة تمكنه من معرفة الخطأ من الصحيح، وذلك من خلال النظر في:

أولا: وقائع الحكم
ثانيا: الإجراءات التي سارت وفقها القضية
ثالثا: إدعاءات الخصوم ومزاعمهم
رابعا: تحييث القضاة وتسبيبهم
خامسا: الحكم النهائي للقضية
سادسا: دراسة المشكلة من طرف المعلق وقياسها بكل ما سبق.

كل ذلك يجب التعرض له من خلال منهجية قانونية معهودة من مقدمة وموضوع بمباحث ومطالب مرتبطة بأصل القضية المطروحة، وخاتمة تتضمن النتيجة المتوصل إليها من المعلق فيما إذا كان الحكم سليما أو خاطئا.

مبحث تمهيدي: مفاهيم حول التعليق عن القرارات القضائية

لماذا التعليق على القرار القضائي؟

الحقيقة أن عملية التعليق على الأحكام أو القرارات القضائية تعتبر من الإعمال العلمية الأكاديمية الهامة في حياة ومسار طالب الحقوق، على اعتبار أن هذا العمل يؤكد مدى إلمام الطالب بما تلقاه من دروس وأفكار نظرية، وترجمتها في مقابلة أو مواجهة مع ما انتهى إليه القضاة في حلهم للقضايا المعروضة عليهم.

مفهوم التعليق على القرار القضائي

هو كلّ نزاع يعرض على الجهات القضائية يتعلق بمسألة معينة، وهو كلّ حكم أو قرار يصدر من جهة قضائية يؤدّي إلى تحليل مسألة قانونية. فالتعليق على حكم أو قرار قضائي هو: "مناقشة أو تحليل تطبيقي لمسألة قانونية نظرية تلقاها "تلقاها الطالب في المحاضرة".

فمنهجية التعليق على قرار أو حكم قضائي هي دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية معينة، إذ أن القرار أو الحكم القضائي هو عبارة عن بناء منطقي، فجوهر عمل القاضي يتمثل في إجراء قياس منطقي بين مضمون القاعدة القانونية التي تحكم النزاع، وبين العناصر الواقعية لهذا النزاع، وهو ما يفضي إلى نتيجة معينة، هي الحكم الذي يتمّ صياغته في منطوق الحكم. فالمطلوب من الباحث أثناء التعليق على القرار، ليس العمل على إيجاد حلّ للمشكل القانوني باعتبار أن القضاء قد بت فيه، ولكنه مناسبة للتأمل ومحاولة لفهم الاتجاه الذي ذهب إليه القضاء، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى المطلوب هو التعليق على قرار لا دراسة قرار بشكل يتجاهل كليا موضوع الدعوى المعروضة، لذلك لا يجوز الغوص في بحث نظري للموضوع الذي تناوله ذلك القرار. فليس المطلوب هو بحث قانوني في موضوع معين، وإنما التعليق على قرار يتناول مسألة قانونية معينة.

ولكي يكون التعليق على قرار سليما، يجب أن يكون الباحث "المعِلّق" ملمّا أساسا بالنصوص القانونية التي تحكم النزاع، و بالفقه قديمه وحديثه الذي تعرّض للمسألة، وكذا بالاجتهاد الذي تناول هذه المسألة وبالمراحل التاريخية التي مرّ بها تطوّره وصولا إلى الموقف الأخير في الموضوع ومن ثمّ بيان انعكاسات ذلك الحلّ من الوجهة القانونية.

إن أول ما يتطلبه التعليق هو قراءة القرار أو الحكم عدة مرات دون تدوين أيّ شيء، و يجب دراسة كلّ كلمة وردت في القرار لأنه من الصعب التعليق على قرار غير مفهوم، لأن المهمة سوف تكون معالجة العناصر والجهات المختلفة للقرار موضوع التعليق في الشكل والأساس وَوِفق منهجية مرسومة مسبقا لحالات التعليق، فلا يترك من القرار ناحية عالجها إلاّ ويقتضي التعرّض لها في التعليق بإعطاء حكم تقييمي للقرار ككلّ، وفي كافة النقاط القانونية التي عالجها.

ويجدر بنا المقام قبل الحديث عن منهجية التعليق عن القرارات القضائية معرفة مفهوم الحكم القضائي، ومكوناته (أجزاءه وعناصره التي يتمون منها).

المبحث الأول: تعريف الحكم القضائي ومكوناته

قبل الحديث عن منهجية التعليق عن القرار أو الحكم القضائي، يستلزم من أن نعرج على مفهوم الحكم القضائي ومما يتكون؟

أولا: تعريف الحكم القضائي

الحكم القضائي هو القرار الذي تصدره المحكمة في خصومة ما وفقا للشكل الذي يحدده القانون للأحكام، سواء أثناء سيرها أو في نهايتها، وسواء كان صادرا في موضوع الحكم أو في مسألة إجرائية.

ثانيا: مكونات الحكم

يتكون الحكم مبدئيا من عناصر محددة شكلا وقانونا

حيث نلاحظ أن كل الأحكام والقرارت تحتوي على الأجزاء الآتية:

1- الديباجة:

ونجد فيها مايلي:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
باسم الشعب الجزائري

اسم الجهة القضائية
طبيعة المادة الصادر فيها الحكم
تاريخ ومكان إصدار الحكم
أسماء القضاة وكاتب الجلسة

2- الوقائع

وتتضمن:
أ- أسماء الخصوم وصفاتهم والموطن القانوني لكل منهم، وحضورهم، وغيابهم.
ب- أسماء المحامين إن وجدوا (ووجودهم وجوبي أمام المحكمة العليا)
ج- موجز الخصومة.
د- الوقائع (وصف النزاع قبل وصوله للقضاء)
ه- الإجراءات السابقة ومراحل التقاضي
و- طلبات ودفوع الخصوم

3- الحيثيات والأسباب

سميت بالحيثيات لأنها تبدا بصيغة "حيث.." وهي تتشكل من:
أ- الأسباب الموضوعية (الواقعية) التي دفعت المحكمة إلى اختيار الحل الوارد في المنطوق دون سواه.
ب- بيان الأسانيد القانونية (القواعد القانونية) الذي يصدر الحكم تطبيقا له.

4 - منطوق الحكم

وهو نتيجة الحكم، ويتضمن ما قضت به المحكمة في الطلبات المطروحة أمامها، وهو الجزء الذي يهتم به الخصوم عادة، حيث تعلن فيه المحكمة قرارها (برفض الدعوى، أو رفض الطعن، أو قبول طلبات المدعي، أو..)، وعادة ما يبدأ المنطوق بعبارة: ولذلك، أو لهذه الأسباب.

المبحث الثاني: التعليق على القرارات القضائية

تسبق عملية التعليق على القرارات القضائية عملية مهمة جدا تتمثل في القراءة المتأنية للقرار، والتي تعتبر في نظرنا الخطوة الأصعب والأهم لتيسير عملية التعليق. وعموما فإن كل تعليق على قرار يتطلب المرور بمرحلتين، الأولى تمهيدية والثانية تحريرية.

أولا: المرحلة التمهيدية

في هذه المرحلة يستخرج الطالب من القرار قائمة، يقصد منها إبراز جوهر عمل القاضي وصولا إلى الحكم أو القرار الذي توصل إليه. و تحتوي هذه القائمة بالترتيب على:

1- الوقائع: أي كلّ الأحداث التي أدّت إلى نشوء النزاع: تصرف قانوني "بيع"، أقوال "وعد"، أفعال مادية "ضرب".

ويشترط:

- ألاّ يستخرج الباحث إلاّ الوقائع التي تهمّ في حلّ النزاع، فمثلا إذا باع "أ" لـ "ب" سيارة، وقام "أ" بضرب "ب" دون إحداث ضرر، ونشب نزاع بينهما حول تنفيذ العقد، فالقرار يعالج المسؤولية العقدية نتيجة عدم تنفيذ التزام، إذن لا داعي لذكر الضرب لأن المسؤولية التقصيرية لم تطرح. وإن كان يجب عدم تجاهل – عند القراءة المتأنية – أي واقعة لأنه في عمليّة فرز الوقائع، قد يقع المعلّق على واقعة قد تكون جوهرية، ومن شأنها أن تؤثر في الحل الذي وضعه القاضي إيجابا أو سلبا.

- **لابدّ من استخراج الوقائع متسلسلة تسلسلا زمنيّا حسب وقوعها، ومرتبة في شكل نقاط.**
- **الابتعاد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار.**

2- <u>الإجراءات</u>: هي مختلف المراحل القضائية التي مرّ بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محلّ التعليق. فإذا كان التعليق يتناول قرارا صادرا عن مجلس قضائي، يجب الإشارة إلى الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية، والذي كان موضوعا للطعن بالاستئناف أمام المجلس القضائي، وإذا كان القرار موضوع التعليق صادرا عن المحكمة العليا، يصبح جوهريا إبراز مراحل عرض النزاع على المحكمة والمجلس القضائي.

لكن وبفرض أن محلّ التعليق هو حكم محكمة، فقد تكون لبعض المراحل الإجرائية في الدعوى أهميتها في تحديد معنى الحك، مثلا: يجدر بالمعلِّق الإشارة إلى الخبرة، إذا تمت إحالة الدعوى إلى الخبرة.

4-<u>المشكل القانوني:</u> و هو السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند الفصل في النزاع، لأنّ تضارب الإدّعاءات يثير مشكلا قانونيّا يقوم القاضي بحلّه في أواخر حيثيات القرار، قبل وضعه في منطوق الحكم. إذن المشكل القانوني لا يظهر في القرار وإنّما يستنبط من الإدّعاءات ومن الحلّ القانوني الذي توصّل إليه القاضي.

ومن شروط طرح المشكل القانوني:

- لابدّ أن يطرح في شكل سؤال أو عدّة أسئلة، أي سؤال رئيسي وأسئلة فرعية.

- أن يطرح بأسلوب قانوني، فعوض هل يحق لـ "أ" أن يبيع عقاره عرفيّا؟ يطرح السؤال: هل الرسمية ركن في انعقاد البيع العقاري؟

- إعادة طرح الإشكال طرحا تطبيقيّا: فمثلا الطرح النظري هو هل التدليس عيب في العقد، والطرح التطبيقي هل تعتبر المعلومات الخاطئة التي أدلى بها "أ" لـ "ب" بخصوص جودة المبيع حيلة تدليسيّة تؤدّي إلى قابليّة العقد للإبطال؟

- ألاّ يُستشكل مالا مشكلة فيه: فعلى المعلّق أن يبحث عن المشكل القانوني الذي يوصله إلى حلّ النزاع، أمّا المسائل التي لم يتنازع عليها الأطراف، فلا تطرح كمشكل قانونيّ. فمثلا إذا تبين من وقائع القرار أنّه تمّ عقد بيع عقار عرفيّا، ثمّ وقع نزاع حول صحّة العقد، فلا داعي للتساؤل: هل البيع الذي تمّ بين "أ" و "ب" هو عقد عرفي، لأنّ هذا ثابت من الوقائع ولا إشكال فيه.

- بقدر ما طرح الإشكال بطريقة صحيحة بقدر ما يُوفَّق المعلّق في تحليل المسألة القانونيّة المعروضة من خلال الحكم أو القرار القضائي.

إذن المرحلة التحضيرية هي عبارة عن عمل وصفي من قبل المعلّق و عليه أن يتوخّى

في شأنه الدّقة على اعتبار أنّ تحليلاته اللاّحقة، سوف تنبني على ما استخلصه في هذه المرحلة.

ثانيا: المرحلة التحريرية

تقتضي هذه المرحلة وضع خطّة لدراسة المسألة القانونية والإجابة على الإشكال القانوني الذي يطرحه القرار ثمّ مناقشتها .ويشترط في هذه الخطّة:

- أن تكون خطّة مصمّمة في شكل مقدّمة، صلب موضوع يحتوي على مباحث ومطالب وخاتمة.

- أن تكون خطة تطبيقيّة، أي تتعلّق بالقضيّة وأطراف النّزاع من خلال العناوين. فعلى المعلّق تجنّب الخطة النظرية، كما عليه تجنب الخطة المكونة من مبحث نظري ومبحث تطبيقي لأن هذه الخطة ستؤدّي حتما إلى تكرار المعلومات.

- أن تكون خطة دقيقة، فمن الأحسن تجنّب العناوين العامة.

- أن تكون خطة متوازنة ومتسلسلة تسلسلا منطقيا بحيث تكون العناوين من حيث مضمونها متتابعة وفقا لتتابع وقائع القضية، فتظهر بذلك بداية القضية في بداية الخطّة، كما تنتهي القضية بنهاية الخطة.

- أن توضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح، فإذا كان ممكنا يتمّ استخراج إشكاليتين قانونيتين، وتعالج كل واحدة منهما في مبحث، وهي الخطة المثالية في معالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام والقرارات القضائيّة.

بعدما يضع المعلّق الخطّة بكّل عناوينها، يبدأ من خلالها في مناقشة المسألة القانونية التي يتعلّق بها الحكم أو القرار القضائي محلّ التعليق ابتداء بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع، إلى أن يصل إلى الخاتمة.

المقدمـــــة

في المقدمة، يبدأ المعلّق بعرض موضوع المسألة القانونية محلّ التعليق في جملة وجيزة، بعدها يلخص قضية الحكم أو القرار فقرة متماسكة، يسرد فيها بإيجاز كلّ من الوقائع والإجراءات والإدّعاءات منتهيا بطرح المشكل القانوني بصفة مختصرة تعتبر كمدخل إلى صلب الموضوع. فالانطلاق من المحكمة مصدرة القرار مثلا له أهميّة قصوى، حيث يمكّن الباحث من المقارنة في التحليل بين قضاة عدّة محاكم لمعرفة الاتجاه الغالب بالنسبة للاجتهاد القضائي. أمّا إذا كان القرار صادرا من المحكمة العليا، فيمكن مقارنته مع غيره من القرارات الصادرة من المحكمة العليا. كما أن ذكر تاريخ صدور القرار له أهمية لمعرفة ما إذا كان قد وقع هناك تحوّل للاجتهادات السابقة، أم وقع تفسير جديد لقاعدة قانونية معينة، أم تمّ اللجوء إلى قاعدة قانونية أخرى .....إلخ

الموضـــوع:

في صلب الموضوع يقوم المعلق في كلّ نقطة من نقاط الخطّة "عنوان" بمناقشة جزء من المسألة القانونية المطلوب دراستها، مناقشة نظرية تطبيقية مع إعطاء رأيه في الحلّ القانوني للنزاع، فالدراسة تكون موضوعية وشخصية.

أ- الدراسة الموضوعية:

نشير في هذه الدراسة إلى:

- موقف هذا الحل بالنسبة للنصوص القانونية، هل استند إلى نصّ قانوني؟ هل هذا النص واضح أم غامض؟ كيف تمّ تفسيره؟ ووفق أيّ اتجاه؟

- موقف الحلّ بالنسبة للفقه، ما هي الآراء الفقهية بالنسبة لهذه المسألة، ما هو الرأي الذي اعتمده القرار – موقف هذا الحّل بالنسبة للاجتهاد، هل يتوافق مع الاجتهاد السابق، أم يطوّره، أم أنه يشكّل نقطة تحوّل بالنسبة له؟

وبالتالي يجب على المعلّق الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلّقة بالمسألة القانونية محلّ التعليق، ثمّ الرجوع في كلّ مرّة إلى حيثيات الحكم أو القرار محلّ التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة .

ب- دراسة شخصية:

من خلال إعطاء حكم تقييمي للحلّ الذي جاء به القرار. و هل يرى المعلق بأن هناك حكم أفضل له نفس محاسن الحلّ المعطى، دون أن تكون له سيئاته.

الخاتمـــة:

وفي الخاتمة يخرج الباحث بنتيجة مفادها أنّ المشكل القانوني الذي يطرحه الحكم أو القرار القضائي محلّ التعليق يتعلّق بمسألة قانونية معينة، لها حلّ قانوني معيّن يذكره المعلّق، معالجا بذلك الحلّ الذي توصل إليه القضاة إمّا بالإيجاب أي بموافقته مع عرض البديل، وبهذا يختم المعلّق تعليقه على القرار.

قائمة المراجع

1- د. مشاعل عبد العزيز الهاجري، منهجية التعليق على الأحكام القضائية في المواد المدنية والتجارية قسم القانون الخاص كلية الحقوق – جامعة الكويت 2004.

2- Patrick TAFFOREAU : La méthode du commentaire d'arrêt, v. www.lamy.fr/pdf/revuediplome/Methodo_DIP1_3.pd (date de visite: 21/10/2007)

3- M.Coulibaly (cours de) : METHODOLOGIE, Le commentaire d'arrêt, 1 travaux dirigés (version 2006/2007)

4- courses.essex.ac.uk/lw/lw107/commentaired'arret.htm (date de visite: 23/10/2007)

5- blogdroitadministratif.net/.../150-une-methode-du-commentaire-d-arret (date de visite: 23/10/2007)

6- www.lamy.fr/pdf/revuediplome/Methodo_DIP3_1.pdf (date de visite: 24/10/2007)

7www.oboulo.com/search.php?q=M%C3%A9thode+commentaire+d'arr%C3%AAt (date de visite: 30/10/2007)

ملـــحق

نموذج قرارين صادرين عن المحكمة العليا

1- القرار رقم 222674 المؤرخ في 1999/06/15 خاص بإثبات النسب

2- القرار رقم 216850 المؤرخ في 1999/02/16 خاص بالطلاق العرفي